

عبد القديم زلّوم

## حكم الشرع في:

- الاستنساخ
- نقل الأعضاء
- الإجهاض
- أطفال الأنابيب
- أجهزة الإنعاش الطبية
- الحياة والموت

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

### تمهيد

● إن التطورات العلمية الهائلة التي توصل إليها العلماء في مجال علم البيولوجيا (الأحياء)، وعلم الأجنّة البشري، والجينات، وعلم الخلايا، والبيولوجيا الطبية، والهندسة الوراثية، وأخيراً وليس آخراً الاستنساخ الحيواني، مقدمة إلى الاستنساخ الإنساني، فاقت كلّ التوقعات، وأذهلت العقول.

● إن هذه التطورات العلمية الهائلة، واستخداماتها بفضل التكنولوجيا بالغة التطور، إن دلت على شيء فإنما تدل على عظمة الله وقدرته، وحكمته، وإتقان صنعه؛ وأنه هو الخالق المبدع لهذه الكائنات، وأنها لم تخلق صدفة، لأنّ ما فيها من نظام دقيق تسير عليه، وقوانين دقيقة تضبطها وتسيرها، وخواص مهيأة لما تصلح له، وما خلقت لأجله، ينفي أن تكون قد خلقت صدفة، لأنّ الصدفة لا توجد القوانين الدقيقة، والنظام المحكم. فالقوانين الدقيقة، والنظام المحكم، يقتضي وجود المنظم المبدع القدير الحكيم. قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، وقال جل من قائل: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾، أي خلق كل شيء خلقاً مراعى فيه التقدير والتسوية، وهياًه لما يصلح له، فكان خلقاً بتقدير حكيم، وليس خلقاً من غير تقدير. وإن هذا الخلق هو خلق من عدم، لأنّ الخلق هو إيجاد من العدم، وليس إيجاداً من موجود، لأنّ الإيجاد من الموجود ليس خلقاً.

● إن ما توصل إليه العلماء من تطورات علمية، ومن استخدام مدهش لهذه التطورات العلمية، والتي ساعدهم على القيام بها والتوصل إليها التطور المذهل للتكنولوجيا، سواء في الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الجماد، ما هو

إلا قليل من كثير مما هو موجود في هذا الكون من أسرار، ومن أنظمة وقوانين تتحكم في الأشياء، وتنظم سيرها، ومن خاصيات أودعها الله في الأشياء لتكون صالحة لما خلقت له، وصدق الله حيث يقول: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وأن ما توصل إليه العلماء، وما قاموا به، ما هو إلا اكتشاف بسيط لبعض تلك القوانين والأنظمة والخاصيات، وإبراز لها، وليس فيه أي خلق، لأنه ليس إبداعاً من عدم، وإنما هو إبراز لما هو موجود. وإنه كلما تقدم العلم والعلماء في ذلك، ازدادت الدلالة على عظمة الخالق، وعلى كامل قدرته، وبالغ حكمته، وازدادت قوة الإيمان به. وقد أشار سبحانه وتعالى إلى ذلك في قوله: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَقَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾.

● إن هذه التطورات العلمية المذهلة التي وصلت إلى حد استنساخ النبات والحيوان، والتي تواصل طريقها للوصول إلى استنساخ الإنسان، قد أصبح لها حضور في الساحة، مما يقتضي التصدي لها من باب رعاية الشؤون، والقوامة على المجتمع، لأن لها مساساً بحياة المسلمين.

وهي وإن كانت نتاج تجارب علمية، والعلم علمي لا يختص بوجهة نظر معينة، إلا أن استعمالاتها، والأخذ بها، تكون مبنية على وجهة النظر في الحياة. ولكون هذه الإنجازات العلمية ظهرت في العالم الغربي ابتداءً، فإنه أخذ بها باعتبارها نافعة، على أساس أنه يتبنى وجهة النظر المبنية على فصل الدين عن الحياة، وأن الإنسان هو الذي يضع نظامه في الحياة، لأن الشعب هو صاحب السيادة، وأن الشعب يملك العقل القادر على إدراك المصالح والمفاسد، والمنافع والمضار، وقد جعل القيمة المادية التي هي النفعية، مقياسه في الحياة، وجعلها هي القيمة المعتبرة من بين جميع القيم، ولم يُقَمَّ وزناً للقيم الأخرى من روحية وخلقية وإنسانية. وحين يقوم بعمل يحقق قيمة من هذه القيم، فإنما يقوم به

عندما يرى أنه يحقق منفعة له، فإن لم ير أن فيه منفعة له، فإنه لا يقوم به، ولا يعيره أي اهتمام.

لذلك فإنهم عندما يستخدمون ما توصل إليه العلم، لا ينظرون إلا إلى كونه يحقق لهم القيمة المادية، أي يحقق المنفعة، بقطع النظر عن كونه يتفق مع القيم الروحية والخلقية والإنسانية، أو يتناقض معها، لأن هذه القيم ليست مقياساً للأعمال عندهم، ولا اعتبار لها في تصرفاتهم. ومقياسهم الوحيد هو القيمة المادية المتمثلة بالنعمة.

● إن وجهة النظر الغربية هذه، سببت للعالم أشد الكوارث، وكانت الحريان العالميتان من نتائجها، لأنهما أشعلتا لفرض السيطرة والاستعمار لتحقيق المنافع، واستغلال الشعوب ونهب ثرواتها.

● وبتبني وجهة النظر هذه لفكرة النعمة والحريات، ومنها الحرية الشخصية، انفلت سعار الجنس، حتى صارت المجتمعات في العالم الغربي كقطعان الحيوانات، وأصبح الزنا والمعاشر خارج نطاق العلاقة الزوجية، والشذوذ الجنسي فيها أمراً عادياً، ومسموحاً به قانوناً، مما ترتب على ذلك كثرة أولاد الزنا، وكثرة الولادات غير الشرعية، حتى وصلت نسبتها إلى ما يزيد عن خمس وأربعين في المائة من الولادات حسب الإحصاءات التي تنشرها الصحف في العالم الغربي بين الحين والآخر. وهذا يعني أن ما يقرب من نصف أولاد العالم الغربي أولاد زنا، ومنهم من هم في مراكز الحكم والقيادة والقرار.

وبذلك ضاعت القيم الروحية، والخلقية، والإنسانية، في مجتمعات العالم الغربي، وهدمت الأسرة، وقُضي على العفة، ولم يعد هناك عندهم شيء اسمه شرف، فترتب على ذلك، وعلى كثرة الولادات الناتجة عن الزنا، وعن المعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية، إباحة الإجهاض قانونياً في كثير من الدول في

العالم الغربي، وهذا يتيح الفرصة لمن تريد من النساء أن تتخلص من حملها، خاصة إذا كان ناتجاً عن علاقة غير زوجية. وأخذت هذه الدول، وعلى رأسها أميركا، تسوّقه إلى مجتمعات العالم الإسلامي، مع تسويق فكرة تقليل النسل، كما حصل في مؤتمر السكان الذي عقد في القاهرة، وفي مؤتمر المرأة الذي عقد في بكين، لتصبح المجتمعات في العالم الإسلامي، مثل المجتمعات في العالم الغربي، يُقضى فيها على القيم والأخلاق الإسلامية الباقية في هذه المجتمعات، ولتهدم الأسرة، ولينفلت فيها سُعار الجنس، ما يمكّن العالم الغربي وعلى رأسه أميركا من الهيمنة على العالم الإسلامي، ومن تركيز مفاهيمه وحضارته ووجهة نظره عن الحياة في المجتمعات في العالم الإسلامي.

● إن وجهة النظر هذه هي وجهة نظر كفر، وهي تتناقض مع وجهة النظر في الإسلام تناقضاً كلياً. فوجهة النظر في الإسلام تقضي أن يسيّر الإنسان جميع أعماله في الحياة وَفَقَ أوامر الله ونواهيه، وأن يقيسها بمقياس الإسلام الذي هو الحلال والحرام فقط. والحلال ما أحله الله، والحرام ما حرّمه الله، وأحكام الحلال والحرام تؤخذ من النصوص الشرعية المأخوذة من الكتاب والسنة، وما أرشداً إليه من قياس وإجماع صحابة. والحلال يؤخذ، والحرام يترك، بقطع النظر عن المصلحة والمفسدة، وعن المنفعة والمضرة، لأنّ العبرة بشرع الله، فالله سبحانه هو المشرع، وليس الإنسان، وعقل الإنسان عمله فهم النصوص، وليس تشريع النصوص والأحكام.

● والناحية العلمية وإن كانت عالمية، وغير مختصة بوجهة نظر معينة، إلاّ أن ما يتوصل إليه العلم من نتائج، يكون استعمالها حسب أحكام الشرع، فإن أباحها الشرع أخذت، وإن حرّمها تركت وحرّم أخذها. وهكذا يجب أن تكون نظرتنا وتعاملنا مع كل ما ينتجه العلم.

● وعلى هذا الأساس تعاملنا مع الموضوعات التي تناولناها في هذا الكتيب. وقد عرضناها على النصوص الشرعية، وبذلنا الوسع في ذلك، وعلى ضوء النصوص بيننا ما يجوز أخذه، وما يحرم أخذه، حسب ما تقتضيه تلك النصوص، دون اعتبار لأي شيء آخر من مصلحة أو مفسدة، أو منفعة أو مضرة، لأنّ المصلحة هي ما اعتبرها الشارع الحكيم مصلحة، أما ما لم يعتبرها مصلحة فيجب أن تترك، ويحرم أخذها، لأنّ أخذها عندئذٍ يكون مناقضاً للحكم الشرعي وفيه إثم.

● وعلى هذا الأساس سرنا في تناولنا لمواضيع الاستنساخ، ونقل الأعضاء، والإجهاض، وأطفال الأنابيب، وأجهزة الإنعاش الطبية، والحياة والموت. وقد بذلنا الوسع في ذلك، سائلين الله سبحانه أن نكون قد أصبنا الحكم الشرعي الصحيح. كما نسأله أن يلهم المسلمين جميعاً الالتزام بالأحكام الشرعية، وأن يكرمهم قريباً بإقامة الخلافة، وإعادة الحكم بكتاب الله وسنة رسوله، وما ذلك على الله بعزيز.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

٠٥ من شهر محرم الحرام ١٤١٨ هـ

١٢ من أيار ١٩٩٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

## الاستنساخ

● الاستنساخ هو إيجاد نسخة طبق الأصل عن شيء ما من الكائنات الحية نباتاً أو حيواناً أو إنساناً.

والاستنساخ الإنساني هو إيجاد نسخة طبق الأصل عن الإنسان نفسه، ويتم إيجاد نسخة طبق الأصل عن الإنسان نفسه. بأخذ خلية جسدية من جسم ذلك الإنسان، ثم أخذ نواة هذه الخلية، وزرعها في بويضة امرأة، بعد إفراغ هذه البويضة من نواتها، بعملية تشبه التلقيح أو الإخصاب الصناعي، يتم بموجبها إدخال نواة الخلية التي أخذت من جسد ذلك الشخص، داخل البويضة المأخوذة من المرأة، بوساطة مواد كيماوية خاصة، وتيار كهربائي معين، لكي يتم دمج نواة الخلية مع البويضة، وبعد إتمام عملية الدمج، تُنقل البويضة التي دمجت بنواة الخلية إلى رحم امرأة لتأخذ بالتكاثر والنمو والانقسام، والتحول إلى جنين كامل، ثم يولد ولادة طبيعية، فيكون نسخة طبق الأصل عن الشخص الذي أخذت منه الخلية التي زرعت نواتها في بويضة المرأة.

● إن التلقيح والإخصاب في عملية الاستنساخ الإنساني، يكون بين خلايا الإنسان الجسدية، لا الجنسية. والإنسان في جسده ملايين، بل بلايين الخلايا، كل خلية منها تحوي ٤٦ كروموسوماً (المادة الوراثية التي تحوي جميع الصفات الوراثية للشخص) عدا الخلايا الجنسية، والتي مكانها الخصية في الرجل، والمبيض في المرأة. وتحوي كل خلية من هذه الخلايا الجنسية عند الرجل وعند المرأة ٢٣ كروموسوماً، أي نصف كروموسومات الخلايا الجسدية.

ففي التلاقح الطبيعي يلتقي الحيوان المنوي من الرجل، الذي يحوي ٢٣ كروموسوماً، مع بويضة المرأة التي تحوي ٢٣ كروموسوماً أيضاً. وعند التلاقح بين الحيوان المنوي والبويضة، يصير فيها ٤٦ كروموسوماً، نصفها من الرجل، ونصفها من المرأة، فيأخذ الولد من صفات الرجل ومن صفات المرأة.

● أما في عملية الاستنساخ، فإن الخلية التي تؤخذ من جسم الشخص تكون فيها ٤٦ كروموسوماً، أي جميع الصفات الوراثية للشخص، وبذلك يأخذ الولد الناتج من عملية الاستنساخ، صفات هذا الشخص الذي أخذت نواة خليته وحده، ويكون هذا الولد نسخة طبق الأصل عنه، مثل عملية الاستنساخ آية ورقة على أجهزة التصوير الفوري مع الألوان، فتكون صورة طبق الأصل دون أي اختلاف.

● إن عملية التلاقح الطبيعي لا يمكن أن تتم إلاً بذكر وأنثى، وبالخلايا الجنسية.

أما عملية الاستنساخ فيمكن أن تتم بوجود ذكر، أو بدون وجود ذكر، وتتم بالخلايا الجسدية، لا الجنسية. وذلك بأن تؤخذ خلية جسدية من أنثى - في حالة عدم وجود الذكر - ثم تنزع نواتها منها، والتي تحوي ٤٦ كروموسوماً، أي تحوي جميع الصفات الوراثية، ثم تزرع هذه النواة في بويضة أنثى بعد أن تفرغ هذه البويضة من نواتها، ثم تنقل هذه البويضة إلى رحم أنثى بعد أن تتم عملية دمج نواة الخلية بالبويضة المفرغة من نواتها، ويزرع هذه البويضة في رحم أنثى تبدأ تتكاثر وتنقسم وتنمو، وتتحول إلى جنين، ثم إلى جنين كامل، ثم تولد، وتكون نسخة طبق الأصل عن الأنثى التي أخذت منها الخلية، وبذلك تكون عملية الاستنساخ في هذه الحالة قد تمت في جميع مراحلها دون وجود ذكر.

● إن عملية الوراثة في التلاقح الطبيعي للصفات تكون من ناحية الأب والأم، لذلك فإن الأولاد لا يكونون على نسق واحد، والتشابه بين الأولاد والآباء والأمهات، وبين الإخوة، يأخذ أشكالاً مختلفة من حيث الشكل، طولاً و عرضاً ولوناً، ومن حيث القدرات العقلية، والنفسية الخلقية.

أما الوراثة في عملية الاستنساخ، فإنها تنقل الصفات نفسها للشخص الذي أخذت الخلية منه ذكراً كان أو أنثى، ويكون الولد نسخة طبق الأصل عنه في الشكل طولاً و عرضاً ولوناً، وفي القدرات العقلية والنفسية والخلقية، أي يرث جميع الصفات الخلقية. أما الصفات المكتسبة فليست موضوعاً للوراثة، فإن أخذت الخلية من عالم قدير، أو مجتهد كبير، أو طيب فذ، فلا يعني أن الولد سيرث هذه الصفات، لأنها صفات مكتسبة، وليست صفات خلقية.

● إن التوصل إلى عملية الاستنساخ كُشِفَ قانوناً من القوانين التي أودعها الله سبحانه وتعالى في خلايا جسم الإنسان والحيوان، إذ كشفت عملية الاستنساخ أن أية خلية جسدية من خلايا جسم الإنسان والحيوان، فيها قابلية إنتاج أولاد، إذا ما زرعت نواتها في بويضة أنثى أفرغت من نواتها، مثل الحيوان المنوي للذكر، عندما يتلاقح مع بويضة الأنثى.

● هذا هو واقع الاستنساخ الإنساني. وهناك نوع آخر من الاستنساخ هو الاستنساخ الجنيني، وهو إيجاد نسخة طبق الأصل من الجنين المتكون في رحم الأم، وبه يستطيع الإنسان أن يستنسخ عن أطفاله، أثناء المرحلة الجنينية. ففي بداية تكوّن الجنين في رحم الأم، يستطيع الطب أن يقسم هذا الجنين إلى خليتين، ثمّ إلى أكثر من ذلك، وبالتالي إنتاج أكثر من خلية جنينية متطابقة مع الجنين، فتولد التوائم المكونة من هذا الاستنساخ الجنيني، ومتطابقة تطابقاً كلياً مع الجنين الذي نُسخت عنه.

● لقد حصل الاستنساخ فعلاً في النباتات، كما حصل مؤخراً في الحيوان، لكنه لم يحصل بعد في الإنسان، فما حكم هذا الاستنساخ في الشرع؟

إن الغاية من الاستنساخ في النبات والحيوان هي تحسين النوعية للنبات والحيوان، وزيادة الإنتاجية فيهما، وإيجاد علاج طبيعي لكثير من الأمراض الإنسانية، خاصة المستعصية منها، بدلاً من العقاقير الكيميائية، التي لها مردود مؤذ على صحة الإنسان.

● إن التحسين لنوعية النبات والحيوان، وزيادة الإنتاجية فيهما، لا حرج فيه من ناحية شرعية، وهو من المباحات. كما أن استخدام النبات والحيوان لعمليات الاستنساخ كدواء لمعالجة أمراض الإنسان خاصة المستعصية منها أمر يجيزه الإسلام، بل يندب إليه، لأنّ التداوي مندوب، وتصنيع الدواء للتداوي مندوب كذلك. فقد روى الإمام أحمد عن أنس قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عز وجل حيث خلق الداء خلق الدواء فتداؤوا» وروى أبو داود وابن ماجه عن أسامة بن شريك قال: كنت عند النبي ﷺ، وجاءت الأعراب، فقالوا: يا رسول الله، أنتداوى؟ فقال: «نعم يا عباد الله تداووا، فإن الله عز وجل لم يضع داءً إلاّ وضع له شفاءً...».

لذلك يجوز استخدام عمليات الاستنساخ لتحسين نوعية النباتات، وزيادة إنتاجيتها، وكذلك يجوز استخدام عمليات الاستنساخ لتحسين نوعية البقر والغنم والإبل والحيل وغيرها. ولزيادة إنتاجية هذه الحيوانات وتكثيرها، وجعلها صالحة لمعالجة كثير من أمراض الإنسان، خاصة المستعصية منها.

● هذا حكم استنساخ النبات والحيوان. أما حكم استنساخ الإنسان - على فرض أنه سيحدث، وهو لم يحدث بعد - فكما يلي:

إن كان الاستنساخ جنينياً لخلية تناسلية تكونت في رحم الزوجة من لقاء الحيوان المنوي لزوجها ببويضتها، وقسمت تلك الخلية التناسلية بعملية تكثيرية إلى عدة خلايا قابلة للانقسام والنمو، وفصلت تلك الخلايا لتصبح كل خلية جنيناً مستقلاً مطابقاً للخلية الأولى التناسلية الملقحة التي أخذت منها تلك الخلايا، وزرعت تلك الخلايا في رحم امرأة أجنبية، أو في رحم زوجة ثانية لزوج المرأة صاحبة الخلية التناسلية الملقحة، كان هذا الاستنساخ لهاتين الصورتين حراماً، لأن فيه اختلاطاً للأنسب، وضياعاً لها، والإسلام قد حرم ذلك.

أما إن زرعت هذه الخلايا أو خلية منها في رحم نفس الزوجة صاحبة الخلية التناسلية، فإن هذا الاستنساخ يكون جائزاً شرعاً، لأنه تكثير للجنين الموجود في رحمها بعملية طبيعية، لتنجب توائم متطابقة.

هذا هو حكم الاستنساخ الجنيني.

● أما الاستنساخ الإنساني فإنه وإن لم يُتوصل إليه بعد، فالعلماء يقولون، إن التوصل إلى استنساخ الحيوان هو مقدمة إلى التوصل إلى استنساخ الإنسان.

واستنساخ الإنسان يكون بوجود ذكر وأنثى في عملية الاستنساخ، وذلك بأن تؤخذ خلية من جسد ذكر، وتنزع منها نواتها، لتدمج مع بويضة أنثى بعد إفراغها من نواتها، ثم تنقل هذه البويضة بعد دمجها بنواة الخلية إلى رحم امرأة، لتتكاثر وتنمو وتتحوّل إلى جنين، ثم إلى وليد، يكون نسخة طبق الأصل عن الذكر الذي أخذت الخلية من جسده.

كما يكون الاستنساخ بين إناث فحسب، دون أن يكون معهن ذكر، وذلك بأن تؤخذ خلية من جسد أنثى، ثم تنزع منها نواتها لتدمج مع بويضة أنثى، ثم تنقل هذه البويضة إلى رحم أنثى بعد دمجها مع نواة الخلية، لتتكاثر وتنمو وتتحول إلى جنين ثم إلى وليد يكون نسخة طبق الأصل عن الأنثى التي أخذت الخلية من جسدها، كما حصل بالفعل في الحيوانات مع النعجة ((دوللي))، فقد أخذت النواة من خلية نعجة، أخذت من ثديها، ونزعت من هذه النواة عوامل اختصاصها بالثدي، ثم وضعت داخل غلاف بويضة نعجة بعد نزع نواة هذه البويضة، ثم زرعت هذه البويضة في رحم نعجة، لتتكاثر وتنمو وتتحول إلى جنين، ثم إلى وليدة، هي النعجة دوللي، وكانت نسخة طبق الأصل عن النعجة الأولى التي أخذت الخلية من ثديها.

وهذا الاستنساخ عن الذكور أو الإناث من الإنسان، سواء أريد منه تحسين النسل وانتخاب النسل الأذكى والأقوى والأشجع والأكثر صحة والأكثر جمالاً، أو أريد بالاستنساخ تكثير النسل، لزيادة عدد أفراد الشعب لتقويته وتقوية الدولة، فإن هذا الاستنساخ إن حصل، سواء أريد به التحسين أو التكاثر، سيكون بلاءً على العالم، ومصدر شر فيه، وهو محرم لا يجوز القيام به، وذلك لما يلي:

١ - لأنّ إنتاج الأولاد فيه يكون عن غير الطريق الطبيعي، التي فطر الله الناس عليها، وجعلها سنة في إنتاج الأولاد والذرية. قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الرُّؤَسِيَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۗ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾ وقال: ﴿أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِّن مَّيِّ يُمْنَىٰ ۗ ثُمَّ كَانَ عُلْفَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ۗ فَجَعَلَ مِنْهُ الرُّؤَسِيَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۗ﴾.

٢ - عدم وجود آباء للأولاد المستنسخين من إناث، دون أن يكون معهن ذكر، وعدم وجود أمهات لهم عندما توضع البويضة المندمجة مع نواة

الخلية في رحم أنثى غير الأنثى التي أخذت البويضة منها، إذ تكون هذه الأنثى التي وضعت البويضة في رحمها مجرد وعاء للبويضة ليس أكثر، وفي هذا إضاعة للإنسان، فلا أب ولا أم، وهو مناقض لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ ولقوله: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾.

٣ - ضياع الأنساب، في حين أن الإسلام قد أوجب حفظ الأنساب، وصيانتها. فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من انتسب إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» رواه ابن ماجه. وعن أبي عثمان النهري قال: سمعت سعداً وأبا بكر، وكل واحد منهما يقول: سمعت أذناي، ووعى قلبي محمداً ﷺ يقول: «من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام» رواه ابن ماجه. وعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين أنزلت آية الملاعنة: «أيما امرأة أدخلت على قوم نسباً ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله الجنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين» رواه الدارمي.

فلاستنساخ لإيجاد الأشخاص المتفوقين ذكاءً وقوة وصحة وجمالاً، يقتضي اختيار من تتوفر فيهم هذه الصفات من الذكور والإناث، بقطع النظر عن كونهم أزواجاً، أو غير أزواج، وعن كونهم متزوجين أو غير متزوجين، وبذلك تؤخذ الخلايا من الذكور الذين تتوفر فيهم الصفات المطلوبة، وتؤخذ البويضات من نساء مختارات، وتوضع في نساء مختارات، تتوفر فيهن الصفات المختارة، فتضيع بذلك الأنساب وتختلط.

٤ - إن إنتاج الأولاد بعملية الاستنساخ، يمنع تنفيذ الكثير من الأحكام الشرعية، كأحكام الزواج والنسب والنفقات والأبوة والبنوة والميراث والحضانة والمحارم والعصبات، وغيرها من الأحكام الشرعية، وتخلط الأنساب وتضيعها،

وتخالف الفطرة التي فطر الله الناس عليها في الإنجاب، وهي عمليات شريرة،  
تقلب كيان المجتمع.

لذلك فإن عمليات الاستنساخ الإنساني محرمة شرعاً، ولا يجوز القيام بها.  
قال تعالى على لسان إبليس اللعين: ﴿وَأْمُرْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾. وخلق الله  
يعني الفطرة التي فطر الناس عليها، والفطرة في الإنجاب والتكاثر عند الإنسان،  
أن تكون من ذكر وأنثى، وعن طريق تلقيح الحيوان المنوي للذكر، لبويضة  
الأنثى، وشرع الله سبحانه أن يكون ذلك من ذكر وأنثى، بينهما عقد نكاح  
صحيح. وليس من الفطرة أن يتم الإنجاب والتكاثر عن طريق الاستنساخ. عدا  
عن كونه يتم بين ذكر وأنثى ليس بينهما عقد نكاح صحيح.

## نقل الأعضاء

● المقصود من نقل الأعضاء هنا هو نقلها من إنسان إلى إنسان آخر، كنقل اليد، أو الكلية، أو القلب. ونقل عضو أو أكثر من إنسان حال حياته، أو بعد موته، إلى إنسان آخر يكون حكمه كالتالي:

### (أ) نقل الأعضاء في حالة حياة المنقول منه:

يجوز شرعاً للشخص حال حياته أن يتبرع - بمحض اختياره وإرادته - بعضو أو أكثر من جسمه إلى شخص آخر محتاج إلى ذلك العضو المتبرع به، كاليد، أو الكلية مثلاً. ذلك أن الشخص يملك إذا قطعت يده، أو قلعت عينه من قبل إنسان آخر أن يأخذ الدية، ويملك أن يعفو عن قطع يده، أو قلع عينه. والعفو عن القطع، أو القلع، هو تبرع بالدية، والتبرع بالدية يعني ملكية الدية، وبالتالي ملكية العضو الذي تبرع بديته، وملكيته لأعضائه تعطيه حق التصرف فيها، وبالتالي جواز التبرع بعضو منها لشخص آخر يكون في حاجة لذلك العضو. وقد أجاز الله سبحانه العفو عن القصاص وعن الديات فقال: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾.

### شروط التبرع بالأعضاء حال الحياة:

● يشترط لجواز التبرع بالأعضاء حال الحياة، أن لا يكون العضو المتبرع به مما تتوقف عليه حياة المتبرع، كقلبه، أو كبده، أو رئتيه مثلاً، لأنّ التبرع بعضو من هذه الأعضاء يؤدي إلى موته، فيكون قاتلاً لنفسه، ولا يجوز للإنسان أن يقتل نفسه، أو أن يجعل غيره يقتله برضاه. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ وهذا

يشمل قتل نفس الغير، وقتل الإنسان نفسه. وروى مسلم عن طريق ثابت بن الضحاك قال: قال رسول الله ﷺ: «... ومن قتل نفسه بشيء عذبه الله به في نار جهنم» وروى البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم...».

● كذلك لا يجوز للإنسان أن يتبرع بخصتيه، وإن لم يؤد التبرع بهما إلى موته، لأنّ الرسول ﷺ نهى عن الخضاء - وهو يؤدي إلى العقم - فقد روى البخاري من طريق عبد الله بن مسعود قال: «كنا نغزو مع النبي ﷺ ليس لنا نساء، فقلنا يا رسول الله ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك». وينطبق هذا الحكم على التبرع بخصية واحدة، وإن كانت لا تجعل الإنسان بالتبرع بها عقيماً، ذلك أن الخلايا الجنسية التي هي خلايا الأعضاء التناسلية، أي الخصية عند الذكر، والمبيض عند الأنثى، هي التي تنتج الأولاد، فنسل الإنسان إنّما يكون من الخلايا الجنسية. ففي الخصية تُوجد الخلايا المنتجة للحيوانات المنوية، فهي المصنع الذي ينتجها، وتبقى الخصية هي المخزن، وهي المصنع المنتج للحيوانات المنوية من خلاياها، سواء أكانت في صاحبها، أو في الشخص الآخر الذي تنقل إليه. وعلى ذلك فإن الأولاد الذين ينتجهم الشخص الذي نقلت إليه الخصية، تكون كروموسوماتهم، أي "المادة الوراثية" من كروموسومات الشخص الذي تبرع بالخصية، لأنّ خصيته التي تبرع بها، هي التي أنتجت الحيوانات المنوية التي تكوّن منها الأولاد، لذلك فإن هؤلاء الأولاد يرثون صفات الشخص المتبرع، ولا يرثون من الشخص المتبرع له بالخصية شيئاً من صفاته، ويكون المتبرع بالخصية من ناحية بيولوجية هو أبا الأولاد، لذلك لا يجوز التبرع بنقل الخصية الواحدة، كما لا يجوز التبرع بنقل الخصيتين، فالتبرع بالخصيتين يؤدي إلى عقم المتبرع، كما أن التبرع بالخصيتين أو بالخصية

الواحدة، يؤدي إلى اختلاط الأنساب وضياعها. والإسلام حرم ذلك، وأمر بحفظ النسل، ونهى عن أن ينتسب الشخص لغير أبيه. روى ابن ماجه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من انتسب إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» كما روى أيضاً عن عثمان النهري قال: سمعت سعداً وأبا بكر، وكل واحد منهما يقول: سمعت أذناي ووعى قلبي محمداً ﷺ يقول: «من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام». كما نهي الإسلام المرأة عن أن تدخل على قومها نسباً ليس منهم، أو أن يجحد الرجل ولده. فقد روى الدارمي عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين نزلت آية الملاعنة: «أيما امرأة أدخلت على قوم نسباً ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله الجنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين».

#### ب) نقل الأعضاء بعد انتهاء الحياة:

إن نقل عضو من شخص انتهت حياته إلى شخص آخر، يختلف حكمه عن حكم التبرع بالعضو حال الحياة.

وللوصول إلى تبين حكم نقل الأعضاء حال انتهاء الحياة يقتضي أولاً معرفة حكم ملكية جسم الميت، وحكم حرمة الميت، وحكم حالة الاضطرار.

● بخصوص حكم ملكية جسم الشخص بعد أن تنتهي حياته نقول، إن جسم الشخص بعد أن تنتهي حياته لا يكون مملوكاً لأحد من البشر، فالشخص بمجرد انتهاء حياته، يخرج من ملكه وسلطانه كل شيء، سواء ماله، أو جسمه، أو زوجته، لذلك فإنه لا يملك حق التصرف في جسده، فلا يملك أن

يتبرع بأي عضو من أعضائه، ولا أن يوصي به، وبناءً عليه، لا يجوز تبرعه به، ولا تصح وصيته في ذلك.

أما جواز إيصائه بجزء من ماله، مع كون المال سيخرج من ملكيته عند انتهاء حياته، فذلك لأنّ الشارع أذن للإنسان أن يوصي من ماله إلى حد الثلث دون إذن من الورثة، وبما زاد عن الثلث بإذن منهم. وهذا الإذن من الشارع خاص بالمال، لا يتعداه إلى غيره، فلا يتعداه إلى جسمه، لذلك لا يجوز له الوصية بالتبرع بعضو من أعضائه بعد وفاته.

أما الورثة فإن الله سبحانه قد ورّثهم مال المورث، ولم يورثهم جسمه، لذلك فإنهم لا يملكون التبرع بعضو من أعضائه، لكونهم لا يملكون جسمه، كما لا يملكون حق التصرف فيه، وشرط صحة التبرع، أن يكون المتبرع والمتصرف مالكا لما يتبرع به، وله حق التصرف فيه. وما دام قد انتفى عن الورثة حق التصرف في جسم مورثهم، الذي انتهت حياته فيكون حق التصرف في جسمه منقياً عن غيرهم، مهما كان موقعهم، من باب أولى. وعليه فلا يملك الطبيب أو الحاكم أن يتصرف بعضو أو أعضاء من انتهت حياته لنقله إلى شخص آخر في حاجة إليه.

● أما حكم حرمة الميت وإيذائه، فإن الله سبحانه وتعالى قد جعل للميت حرمة مصونة مثل حرمة الحي، وحرمة التعدي عليها، كما حرم التعدي على حرمة الحي، وجعل إيذاء الميت مثل إيذاء الحي. فعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره حياً» رواه أحمد وأبو داود وابن حبان. وروى أحمد عن طريق عمرو بن حزم الأنصاري قال: رأيت رسول الله ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: «لا تؤذ صاحب القبر»

وروى مسلم وأحمد من طريق أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة متحرقة خير له من أن يجلس على قبر».

● فهذه الأحاديث تدل دلالة واضحة على أن للميت حرمة الحي، كما تدل على أن التعدي على حرمة الميت وإيذائه، مثل التعدي على حرمة الحي وإيذائه، فكما لا يجوز التعدي على الحي بشق بطنه، أو قطع عنقه، أو قلع عينه، أو كسر عظمه، فكذلك لا يجوز التعدي على الميت بشق بطنه، أو قطع عنقه، أو قلع عينه، أو كسر عظمه. وكما يحرم إيذاء الحي بشتم، أو ضرب، أو جرح، فكذلك يحرم إيذاء الميت بسب، أو ضرب، أو جرح، إلا أن التعدي على الميت بالكسر، أو القطع، أو الجرح لا ضمان فيه، كما يضمن ذلك في التعدي على الحي، لأن رسول الله ﷺ لم يُضمّن من كسر عظم الميت أمامه وهو يحفر القبر شيئاً، واكتفى بأن أمره بدس العظمة في التراب، ويبيّن له أن كسر عظم الميت، مثل كسر عظم الحي في الإثم فقط.

إن قلع عين الميت، أو شق بطنه لأخذ قلبه أو كليته أو كبده أو رئتيه، لنقلها لشخص آخر هو في حاجة إليها، يعتبر تمثيلاً بالميت، والإسلام نهي عن المثلة. فقد روى البخاري عن عبد الله بن زيد الأنصاري قال: «نهى رسول الله ﷺ عن التُّهبي والمثلة» وروى أحمد وابن ماجه والنسائي عن صفوان بن عسال قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فقال: «سيروا باسم الله، وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً».

وبيان واقع حكم التعدي على حرمة الميت وإيذائه، يتضح أنه لا يجوز شق بطن الميت، وأخذ عضو منه لنقله لشخص آخر، لأن ذلك يعتبر تعدياً على حرمة الميت، وإيذاءً له، وتمثيلاً به. والتعدي على حرمة الميت والتمثيل به حرّمه الشرع تحريمًا قاطعاً.

## ● حالة الاضطرار:

حالة الاضطرار هي الحالة التي أباح الله فيها للمضطر الذي فقد الزاد، وأصبحت حياته مهددة بالموت، أن يأكل مما يجده من المطعومات التي حرم الله أكلها، كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، وغير ذلك. فهل في هذه الحالة يُباح نقل عضو من أعضاء الميت لإنقاذ حياة شخص آخر، يتوقف بقاء حياته على نقل العضو إليه؟

وللجواب على ذلك لا بدّ من معرفة حكم الاضطرار لتتوصل إلى معرفة حكم نقل الأعضاء من شخص انتهت حياته، إلى شخص آخر في حاجة إليها.

● أما حكم الاضطرار، فإن الله سبحانه وتعالى قد أباح للمضطر الذي فقد الزاد، وأصبحت حياته مهددة بالموت، أن يأكل ما يجده من المطعومات التي حرم الله أكلها، حتى يحفظ حياته، كالميتة، والدم، والخنزير، وغير ذلك من كل مطعوم حرم الله أكله. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَالْخَنزِيرَ وَمَا أُهْلِيَ بِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. فللمضطر أن يأكل مما يجده من هذه المطعومات المحرمة ما يسدّ رمقه، ويبقي حياته، فإن لم يأكل منها ومات، يَكُنْ آثِمًا، وَيَكُنْ قَاتِلًا لِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.

● وبناءً على ما تقدم من حكم الاضطرار، فهل يمكن أن يطبق هذا الحكم على حالة نقل الأعضاء من شخص انتهت حياته إلى شخص آخر محتاج إليها لإنقاذ حياته بطريق القياس؟

● والجواب على ذلك فيه نظر، إذ أن شرط تطبيق حكم القياس في هذه المسألة، يقتضي أن تكون العلة الموجودة في الفرع المقيس - الذي هو حالة نقل الأعضاء - مشاركة لعلّة الأصل المقيس عليه - الذي هو حالة الاضطرار لمن فقد الزاد - إما في عينها، وإما في جنسها، لأنّ القياس إنّما هو تعدية حكم الأصل إلى الفرع، بوساطة علة الأصل، فإذا لم تكن علة الفرع مشاركة لها في صفة عمومها، ولا في صفة خصوصها، لم تكن علة الأصل موجودة في الفرع، وبذلك لا يمكن تعدية حكم الأصل إلى الفرع.

● وهنا بالنسبة لحالة نقل الأعضاء، فإن هذه الأعضاء المنقولة، إما أن تكون من الأعضاء التي يتوقف عليها إنقاذ الحياة بغلبة الظن، كالقلب، والكبد، والكليتين، والرئتين، وإما أن تكون من الأعضاء التي لا يتوقف عليها إنقاذ الحياة، كالعين، والكلى الثانية لمن عنده كلية صحيحة، واليد، والرجل، وأمثالها.

● أما الأعضاء التي لا يتوقف على نقلها إنقاذ الحياة، والتي لا يؤدي فقدها إلى موت الإنسان فإن علة الأصل، والتي هي إنقاذ الحياة غير موجودة فيها، وبالتالي لا ينطبق حكم الاضطرار عليها. وبناءً على ذلك لا يجوز شرعاً نقل العين، أو الكلية لمن عنده كلية صحيحة، أو اليد، أو الرجل من شخص انتهت حياته إلى شخص آخر محتاج إليها.

● وأما الأعضاء التي يتوقف على نقلها إنقاذ حياة الإنسان بغلبة الظن، ففيها ناحيتان:

الأولى: أن العلة الموجودة فيها - والتي هي إنقاذ الحياة وإبقاؤها - غير متأكدة الحصول، كما هي في حالة الاضطرار، لأنّ أكل المضطر لما حرّم الله أكله من المطعومات يؤدي حتماً إلى إنقاذ حياته، غير أن نقل القلب، أو

الكبد، أو الرئتين، أو الكليتين، لا يؤدي حتماً إلى إنقاذ حياة من نقلت هذه الأعضاء إليه، فقد يحصل الإنقاذ، وقد لا يحصل. والوقائع الكثيرة التي حصلت مع من نُقلت إليهم هذه الأعضاء تثبت ذلك. ولهذا فالعلة غير مكتملة.

أما الناحية الثانية، فتتعلق بشرط آخر من شروط الفرع في القياس، وهو أن يكون الفرع خالياً من تعارض راجح يقتضي نقيض ما اقتضته علة القياس. وهنا في الفرع - وهو حالة نقل الأعضاء - وقد ورد نص راجح يقتضي نقيض ما اقتضته علة القياس، وهو تحريم الاعتداء على حرمة الميت أو إيدائه أو التمثيل به، وهذا النص الراجح، هو نقيض ما اقتضته علة نقل الأعضاء من الجواز.

● وبناءً على هاتين الناحيتين، فإنه لا يجوز نقل الأعضاء التي يتوقف على نقلها إنقاذ الحياة، كالقلب، والكبد، والكليتين، والرئتين، من شخص فقد الحياة، وهو معصوم الدم، مسلماً كان أو ذمياً أو معاهداً أم مستأمناً، إلى شخص آخر تتوقف حياته على نقل هذه الأعضاء إليه.

## الإجهاض

● الإجهاض مشكلة من مشاكل المجتمعات في العالم الغربي، دعا إليه فساد تلك المجتمعات، وكثرة الولادات غير الشرعية، الناتجة عن عمليات الزنا التي لا تحصى، وعن عمليات المعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية، حتى بلغت نسبة هذه الولادات خمساً وأربعين في المائة من مجموع الولادات، حسب إحصاءات تنشرها صحف الغرب. وكانت هذه النسبة تنقص أحياناً، وتزيد أحياناً أخرى، حتى وصلت الزيادة أحياناً في بعض الدول إلى نسبة السبعين في المائة.

● وهذه الولادات غير الشرعية، وجدت نتيجة انطلاق سُعار الجنس في هذه المجتمعات الغربية، لتبنيها عقيدة فصل الدين عن الحياة، ولفكرة الحريات، ومنها الحرية الشخصية، التي تبيح للإنسان أن يتمتع في هذه الحياة، بجميع متع الحياة، حتى أصبح الزنا والمعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية عادياً وأمرأ مشروعاً قانونياً، حتى أصبحت المجتمعات الغربية كقطعان الحيوانات نتيجة هذه الحرية، ونتيجة هذا السُّعار الجنسي.

● إن كثرة الولادات غير الشرعية، التي جعلت ما يقارب نصف أولاد المجتمعات الغربية أولاد زنا، قد دفعت كثيراً من دول العالم الغربي، إلى إصدار قوانين تبيح للمرأة التي تريد أن تتخلص من حملها، خاصة إذا كان من عمليات زنا، أو عمليات معاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية بأن تسقط حملها، لأنّ الأم في المجتمعات الغربية، هي التي تتكفل بتربية أولادها الذين حملت بهم من عمليات الزنا، أو عمليات المعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية.

● وقد أخذت الدول الكافرة في العالم الغربي وعلى رأسها أميركا، تسوّق لنا إباحة الإجهاض، من ضمن ما تسوقه لنا من حضارتها، لتشجيع الفاحشة بين المسلمين، ولتهدم الأسرة، ويُقضى على البقية الباقية من القيم والأخلاق الإسلامية، في مجتمعات العالم الإسلامي.

● هذا هو واقع الحال في مجتمعات العالم الغربي، أما في مجتمعات العالم الإسلامي، فإن الإجهاض قليل الوقوع لقلة الزنا، ولعدم وجود المعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية فيها. وإذا حصلت عمليات إجهاض فإنما تكون كعلاج في الأعم الأغلب لإنقاذ حياة الأم.

● أما واقع الإجهاض والحكم الشرعي فيه فهو كالتالي:

● الإجهاض في اللغة، هو إسقاط الجنين من الرحم، يُقال: أَجْهَضَتِ الناقاة: أَلْقَتْ ولدها قبل تمام. وعرفه الفقهاء "بأنه إنزال الجنين قبل أن يستكمل مدة الحمل". وقد عُبرَ عنه بألفاظ عدة، تؤدي نفس المعنى منها: الإملاص، والإسقاط، والإلقاء، والإخراج.

● ويكون الإجهاض بعمل إرادي من المرأة، بشرب دواء، أو بحمل شيء ثقيل، أو بحركات عنيفة، أو بطلبها من طبيب، بأن يُجري لها عملية إجهاض، كما يكون الإجهاض بفعل تعدٍ من الغير، كما يكون لا إرادياً.

● والإجهاض إما أن يكون بعد نفخ الروح في الجنين، وإما أن يكون قبل نفخ الروح في الجنين. فإن كان الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين، فإنه لا خلاف بين فقهاء المسلمين جميعاً في أنه حرام. سواء حصل من الأم، أو من الأب، أو من الطبيب، أو من متعدٍ، لأنه تعدٍ على نفس إنسانية معصومة الدم. وهو جناية توجب الدية، ومقدارها عُرَّةٌ "عَبْدٌ أو أَمَةٌ"، وقيمتها عُشر دية

الإنسان الكامل. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾. وروى البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة قال: «قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة: عبدٍ أو أمة...» وأقل ما يكون السقط جنيناً فيه غرة، أن يتبين في خلقه شيء من خلق الآدمي، من إصبع، أو يد، أو رجل، أو ظفر، أو عيّن. وبذلك يكون إسقاط الجنين الذي نُفخت فيه الروح حراماً عند جميع فقهاء المسلمين دون خلاف.

● أما إن كان إسقاط الجنين قبل أن تُنفخ فيه الروح، فقد اختلف الفقهاء في حكمه، فمنهم من أباح الإسقاط، ومنهم من حرمه على تفصيل بالنسبة لمراحل تخلّق الجنين. والذي يغلب على ظننا أن الإسقاط إن حصل بعد أربعين يوماً، أو اثنين وأربعين يوماً من الحمل، وعند بدء التخلّق للجنين، فإنه يكون حراماً، ويأخذ حكم إسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه من الحرمة، ووجوب الدية، التي هي عُشر دية الإنسان الكامل، وذلك لأنه إذا ما بدأ تخلّق الحمل، وظهرت بعض الأعضاء فيه، كاليد، أو الرجل، أو العين، أو الظفر، فإنه يتأكد عندها أنه صار جنيناً في طريقه أن يصبح إنساناً سوياً، وينطبق عليه حديث إسقاط الجنين السابق، الذي رواه البخاري من طريق أبي هريرة «أن الرسول ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة: عبدٍ أو أمة...». وروى مسلم عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكاً فصورها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى فيقضى...» وفي رواية «أربعين ليلة». فالحديث دل على أن بدء التخلّق وظهور الأعضاء بعد مرور أربعين أو اثنتين وأربعين ليلة، وبذلك يكون الاعتداء عليه اعتداءً على جنين فيه حياة إنسانية معصومة الدم، ويكون وأداً له. وقد حرم الله ذلك حيث

قال: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾، ولذلك يحرم إسقاط الجنين بعد الأربعين يوماً، على الأم، وعلى الأب، وعلى الطبيب. ومن يقيم منهم بذلك، يكن مرتكباً إثمًا، وقائماً بجناية، وتلزمه دية الجنين المسقط، وهي عبد أو أمة، أو عُشر دية الإنسان الكامل، كما ورد في الحديث الصحيح.

● أما إسقاط ما في الرحم قبل مرور أربعين يوماً على الحمل فإنه جائز، ولا شيء فيه، لأنه لم يصبح جنيناً بعد، لأنه في مرحلة النطفة، ولا ينطبق عليه حديث إسقاط الجنين. وإسقاط النطفة قبل أن تصير جنيناً هو مثل العزل عن المرأة، ويُتخذ العزل للحيلولة دون الحمل، ويقوم به من لا يريد أن تحمل المرأة منه، لأنّ العزل هو قذف مني الرجل خارج الفرج، وقذفه خارج الفرج يؤدي إلى ضياع الحيوانات المنوية وموتها، كما يؤدي إلى ضياع بويضة المرأة، كما يؤدي إلى عدم لقاء الحيوانات المنوية بالبويضة، وبالتالي يؤدي إلى ضياع الحمل. وقد أباحه الرسول ﷺ لمن سأله أنه يأتي جارته ويكره أن تحمل فقال له «اعزل عنها إن شئت». فعن جابر بن عبد الله أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا في النخل، وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل، فقال له: «اعزل عنها إن شئت، فإنه سيأتيها ما قُدِّر لها» وقد أطلق الرسول ﷺ عليه في الحديث الذي روته جذامة «الوَادِ الخفي». روى مسلم وأحمد من طريق جذامة بنت وهب الأسدية قالت: «حضرت رسول الله ﷺ في أناس... ثم سألوه عن العزل فقال: ذلك الوَادِ الخفي، وهي إذا الموءودة سئلت». وورد في لسان العرب ما يلي: "وفي الحديث أنه نُهي عن وأد البنات، أي قتلهن، ففي حديث العزل «ذلك الوَادِ الخفي» وفي حديث آخر «تلك الموءودة الصغرى» جعل العزل عن المرأة بمنزلة الوَادِ، إلا أنه خفي، لأنّ من يعزل عن امرأته إثمًا

يعزل هرباً من الولد، لذلك سماها الموءودة الصغرى، لأنّ وأد البنات الأحياء الموءودة الكبرى".

هذا وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يقومون بالعزل عند عدم إرادة الحمل على عهد الرسول ﷺ، ومع علمه بذلك لم ينههم عنه. فعن جابر بن عبد الله قال: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل» متفق عليه. ولمسلم رواية أخرى «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغه ذلك فلم ينهنا».

### متى يُباح إسقاط الجنين:

● يباح إسقاط الجنين سواء كان في دور التخلق أو بعد نفخ الروح فيه، إذا قرر الأطباء المهرة، أن بقاء الجنين في بطن الأم سيؤدي إلى موت الأم، وموت الجنين معها، ففي هذه الحالة يُباح إسقاط الجنين، وإنقاذ حياة الأم. وإنقاذ الحياة دعا إليه الإسلام، وهذا الإسقاط من قبيل التداوي، ورسول الله ﷺ أمر بالعلاج والتداوي.

### الإملاص:

الإملاص هو إسقاط جنين المرأة الحامل بالتعدي عليها، وهو إثم وجناية، وفيه دية، عُرة: عبْدٌ أو أمة، وقيمة ذلك عُشر دية الإنسان الكامل. فقد ورد في الصحيحين أن عمر بن الخطاب، استشار أصحابه في إملاص المرأة التي ضُرب بطنها، فأسقطت جنينها، فقال له المغيرة بن شعبه: «قضى رسول الله ﷺ فيه بالغرة عبد أو أمة» وشهد له على ذلك محمد بن مسلمة، متفق عليه.

## أطفال الأنابيب

● إن عملية التلقيح بوساطة الأنابيب بين الحيوان المنوي للزوج والبويضة للزوجة، هي عملية علاج طبي لتمكين إيصال الحيوان المنوي للزوج إلى بويضة الزوجة، ليلقحها في غير مكان التلقيح الطبيعي، ومن ثمّ وضع البويضة الملقحة في رحم الزوجة بعملية، حتى يتم الحمل طبيعياً في الرحم.

● والأصل أن يتم التلقيح طبيعياً في الرحم بالطريق الطبيعي التي فطر الله سبحانه الناس عليه، لكن إن تعذر التلقيح بالطريق الطبيعي - بأن كانت القناة التي تسير فيها البويضة إلى رحم الزوجة مسدودة، أو تالفة، ولم يُمكن بالعلاج من فتحها أو إصلاحها، أو كانت الحيوانات المنوية للزوج ضعيفة أو قاصرة عن أن تصل إلى رحم الزوجة لتلتقي بالبويضة فيه، ولم يتمكن العلاج من تقويتها، أو إيصالها إلى رحم الزوجة لتلتقي بالبويضة فيه، ما يؤدي إلى تعطيل النسل والتكاثر الذي حضّ الإسلام عليه ورغب فيه، وندب المسلمين إليه - فهذا التعذر يمكن تلافيه عن طريق علاج لإحداث تلقيح في غير المكان الطبيعي بين الحيوان المنوي للزوج، وبويضة الزوجة، بعد تمكين الحيوان المنوي للزوج من الوصول إلى بويضة الزوجة، وتلقيحها في أنبوب يخضع لنفس ظروف الرحم الطبيعية، ومن ثمّ تنقل البويضة الملقحة إلى مكانها الطبيعي في رحم الزوجة، ليتم الحمل الطبيعي فيه، ومن ثمّ الولادة.

● هذه العملية هي عملية طبية علاجية، وهي جائزة شرعاً، لأنها علاج لتحقيق ما ندب الإسلام إليه، وهو التناسل والتكاثر، والذي هو هدف أساسي من أهداف النكاح. فعن أنس أن النبي ﷺ يقول: «... تزوجوا الودود الولود،

فإني مكاتر بكم الأنبياء يوم القيامة» وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «انكحوا أمهات الأولاد فإني أباهي بكم يوم القيامة» رواها أحمد.

فإذا حصل العلاج لإيجاد التلقيح والحمل والولادة طبيعياً، ولم يُثمر ذلك العلاج، وكان بالإمكان إحداث التلقيح في غير مكانه الطبيعي، ثم إعادة البويضة الملقحة من الزوج إلى مكانها الطبيعي في رحم الزوجة ليتم الحمل طبيعياً جاز ذلك، لأنّ العلاج مندوب إليه، ولأنّ فيه تحقيقاً لما ندب الإسلام إليه من التناسل والتكاثر.

وفي العادة لا يُلجأ لهذا العلاج لإحداث التلقيح غير الطبيعي، إلاّ إذا تعذر إحداث التلقيح الطبيعي في رحم الزوجة، بين بويضتها والحيوان المنوي لزوجها.

● ويشترط لجواز هذا التلقيح غير الطبيعي في الأنبوب لإنتاج النسل أن يكون هذا التلقيح بين الحيوان المنوي للزوج، وبويضة الزوجة فقط، وأن توضع بويضة الزوجة بعد تلقيحها في الأنبوب بالحيوان المنوي للزوج في رحم الزوجة، ويحرم أن توضع في رحم امرأة أخرى غير الزوجة، وهو ما يسمونه بالحمل عن الغير. كما يحرم أن يكون هذا التلقيح غير الطبيعي في الأنبوب بين الحيوان المنوي للزوج وبويضة غير الزوجة، حتى لو وضعت البويضة بعد تلقيحها في الأنبوب في رحم الزوجة، وكذلك يحرم أن يكون هذا التلقيح بين مني غير الزوج وبويضة الزوجة، حتى لو وضعت البويضة بعد تلقيحها في الأنبوب في رحم الزوجة، فكل هذه الصور الثلاث محرمة وغير جائزة شرعاً، لأنّ فيها اختلاطاً للأنساب، وضياعاً لها، وهو محرم شرعاً.

عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين أنزلت آية الملاعنة: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَيَّ قَوْمٍ نَسَبًا لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يَدْخُلَهَا اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ، وَفَضَحَهُ عَلَيَّ رُؤُوسَ الْأُولَى وَالْآخِرِينَ» وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». وهذه الصور الثلاث تشبه الحمل والإنجاب بطريق الزنا، سوى أنه لا إيلاج فيها، لذلك لا تُحَدُّ المرأة ولا الرجل للقيام بهذه العمليات، ولكن توقع عليهما عقوبة التعزير، وتقديرها متروك للقاضي.

## استعمال أجهزة الإنعاش الطبية الصناعية الحديثة

● إن معرفة حكم استعمال أجهزة الإنعاش الطبية الصناعية الحديثة ومعرفة حكم رفعها، متوقف على معرفة حكم التداوي من حيث هو، هل هو واجب، أو مندوب، أو مباح، أو مكروه. وحتى نأخذ الحكم عن بيّنة لا بد من استعراض الأدلة الواردة في التداوي. روى البخاري من طريق أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً» وروى مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله عز وجل» وفي المسند لأحمد من حديث ابن مسعود يرفعه «إن الله عز وجل لم ينزل داءً إلا أنزل له شفاءً علمه من علمه، وجهله من جهله».

فهذه الأحاديث الثلاثة، فيها إخبار بأن الله سبحانه أنزل الداء، وأنزل الدواء، وأن لكل داء دواء، وأن الدواء إذا اهتدي إليه برئ الداء بإذن الله تعالى، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله. وهذه الأحاديث فيها إرشاد بأن لكل داء دواءً يشفيه، ليكون ذلك حاثاً على السعي لحصول التداوي الذي يؤدي إلى شفاء الداء بإذن الله سبحانه، فالداء منه، والدواء منه، والشفاء بإذنه وليس من الدواء، وإنما جعل في الدواء خاصية الشفاء إذا لامس الدواء. وهذا إرشاد وليس إيجاباً.

روى أحمد عن أنس قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عز وجل حيث خلق الداء خلق الدواء فتداووا» وروى أبو داود وابن ماجه عن أسامة بن شريك قال: كنت عند النبي ﷺ وجاءت الأعراب، فقالوا: يا رسول الله أنتداوي فقال: «نعم، يا عباد الله تداووا، فإن الله عز وجل لم يضع داءً إلا وضع له شفاءً...». ففي الحديث الأول أمر بالتداوي، وفي هذا الحديث إجابة

للأعراب بالتداوي، ومخاطبة للعباد بأن يتداووا، فإن الله ما وضع داءً إلا وضع له شفاءً. وقد جاءت المخاطبة في الحديثين بصيغة الأمر، والأمر يفيد مطلق الطلب، ولا يفيد الوجوب إلا إذا كان أمراً جازماً، والجزم يحتاج إلى قرينة تدل عليه، ولا تُوجد في الحديثين أية قرينة تدل على الوجوب، والأحاديث الثلاثة السابقة، ليست إلا مجرد إخبار وإرشاد، مما يجعل طلب التداوي في هذين الحديثين ليس للوجوب. إضافة إلى أنه وردت أحاديث تدل على جواز ترك التداوي، ما ينفي عن هذين الحديثين إفادة الوجوب. فقد روى مسلم عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب، قالوا من هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَتَطَيَّرُونَ، ولا يَكْتَوُونَ، وعلى ربهم يتوكلون» وروى البخاري عن ابن عباس قال: "هذه المرأة السوداء أتت النبي ﷺ فقالت: إني أُصرَع، وإني أتكشّف، فادعُ الله لي، قال: «إن شئتِ صبرتِ ولكِ الجنة، وإن شئتِ دعوتُ الله أن يعافيك»، فقالت: أصبر، فقالت: إني أتكشّف، فادعُ الله أن لا أتكشّف، فدعا لها" فهذان الحديثان يدلان على جواز ترك التداوي. ففي الحديث الأول وصف الذين يدخلون الجنة بغير حساب بأنهم لا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَكْتَوُونَ، أي لا يتداوون، بل يتركون الأمر لربهم، ويتوكلون عليه في كل أمورهم. والرُّقِيَّة والكَيْ من التداوي. وقد حث الرسول ﷺ على التداوي بالرقية، وقد رقاها جبريل، كما أنه قال: «الشفاء في ثلاثة: في شَرْطَةِ مِحْجَم، أو شَرْبَةِ عَسَل، أو كَيْةِ بَنَار، وأنهى أمتي عن الكَيْ» رواه البخاري من طريق ابن عباس. وفي الحديث الثاني، خير الرسول ﷺ المرأة السوداء بين الصبر على الصَّرَع الموجود عندها ولها الجنة، وبين أن يدعو الله لها أن يعافيه من صرعها، ما يدل على جواز ترك التداوي. وبذلك يكون هذان الحديثان صارفين للأمر بالتداوي الوارد في حديث إجابته

للأعراب، وفي الحديث الذي قبله عن الوجوب، ولشدة حث الرسول ﷺ على التداوي، يكون الأمر بالتداوي الوارد في الأحاديث للندب.

● وإذا ما عرفنا أن حكم التداوي هو الندب، سهل علينا أن نعرف حكم استعمال أجهزة الإنعاش الطبية الصناعية الحديثة، فيكون حكمها حكم التداوي، أي تكون مندوبة، خاصة لمن يرى الأطباء أنها لازمة لِتُرَكَّبَ على جسمه.

وما دام استعمالها مندوباً، فإن بقاءها مشغلة على من رُكبت على جسمه حتى تموت أجهزة جسمه الرئيسية ليس بواجب، لأنّ أساس استعمالها ليس بواجب، ومتى قرر الأطباء أن المريض مات مخه فلهم أن يوقفوا تشغيل هذه الأجهزة، وأن ينزعوها عن جسمه، لأنّ موت مخ المريض معناه اليأس من عودة الحياة إليه. وأن بقاء بعض أجهزة جسمه الرئيسية الأخرى تعمل سوف لا تعيد له الحياة، لأنّها سريعاً ما تتوقف.

وبناءً على ذلك يكون حكم استعمال أجهزة الإنعاش الطبية الصناعية الحديثة هو الندب، خاصة لمن رأى الأطباء أنّها لازمة له. ويكون رفعها بعد موت المخ جائزاً لا حرمة فيه على الطبيب، ولا يلحقه إثم بعد رفعها عنه، ولا تلحقه أية مسؤولية في ذلك.

## الحياة والموت

● الحياة لغة نقيض الموت، ومظاهر الحياة تبرز بالإدراك، والإرادة، والحس، والحركة، والتنفس، والنمو والاعتناء.

والموت نقيض الحياة. قال في لسان العرب "الموت ضد الحياة" وما دام الموت نقيض الحياة، فإن مظاهره تكون مناقضة لمظاهر الحياة، وتبرز في فقدان الإدراك، والإرادة، وفي عدم الحس، وعدم الحركة، وعدم التنفس، وتوقف النمو، والاعتناء.

وقد وردت آيات وأحاديث تدل على أن الإنسان يموت عندما تقبض روحه، وتمسك نفسه من قبل الخالق سبحانه. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾. وروى مسلم عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر...» والنفس والروح لا يعلم حقيقتهما إلا الله سبحانه، وأن قبضهما ورجوعهما إلى خالقهما، من المغيبات التي لا تخضع للعلم التجريبي، وإنما يظهر أثر ذلك في الجسم المادي بأمارات تدل على حصول الموت.

والآيات والأحاديث وإن دلت على أن انتهاء حياة الإنسان يكون بقبض روحه، وإمساك نفسه، إلا أنها لم تحدد اللحظة التي تُقبض فيها الروح، وتُمسك فيها النفس، وتنتهي الحياة فيه، وكل ما ورد من ذلك، أن الروح إذا قبضت تبعها البصر، كما ورد في الحديث السابق، وكما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر، فإن البصر يتبع الروح...» رواه أحمد عن شداد بن أوس.

لذلك فإن تحديد اللحظة التي يحصل فيها انتهاء الحياة يحتاج إلى تحقيق المناط فيمن ينطبق عليه أنه مات، وانتهت حياته. وهذا يحتاج إلى الخبرة والمعرفة.

إن الأطباء قبل تقدم علوم الطب، وقبل اكتشاف الأجهزة الطبية الدقيقة، وأجهزة الإنعاش الاصطناعي كانوا يعتبرون أن توقف القلب يدل على موت الإنسان، وانتهاء حياته، بينما هم اليوم قد رجعوا عن ذلك، وأصبحوا يقولون إن توقف القلب عن العمل لا يدل بالضرورة على موت الإنسان، بل قد يتوقف قلب الإنسان، ويبقى حياً، وإن عملية القلب المفتوح، تقتضي توقيف القلب. وقالوا إن الذي يدل على موت الإنسان، وانتهاء حياته، إنما هو موت جذع المخ - وهو ساق المخ على شكل جذع أو ساق يقع في منتصف مؤخر المخ من أسفل، متصل بالنخاع الشوكي في الرقبة، داخله نسيج شبكي. وهو حلقة اتصال بين المخ وسائر أعضاء الجسم، والعالم الخارجي، بوساطته ترد إلى المخ جميع الأحاسيس، وبوساطته توزع جميع الإشارات الصادرة عن المخ لتنفيذ المهام - وهو آخر ما يتوقف في المخ، إذ أن موت المخ، وموت قشرة المخ، يحصل قبل موت جذع المخ. فإذا ما مات جذع المخ مات الإنسان، وانتهت حياته انتهاءً كلياً، ولو كان قلبه ينبض، ورثته تتنفسان طبيعياً، أو بالأجهزة. وقد يحصل موت المخ قبل موت القلب، في حالة وقوع ضربة مباشرة على المخ، أو في حالة نزيف المخ، أو في حالة قطع جذع المخ. وفي حالة المرض يكون توقف القلب وموته قبل توقف المخ وموته. وقد حدثت حوادث حيرت الأطباء، يتوقف فيها المخ مع بقاء أجهزة الجسم الأخرى تعمل. فقد نشر أن امرأة فنلندية وضعت طفلاً وهي في حالة غيبوبة تامة منذ شهرين ونصف، وكانت قد دخلت في هذه الغيبوبة إثر إصابتها بنزيف في



وبالنسبة للشخص الذي يموت جذع مخه، وتبقى بعض أعضائه الرئيسية تعمل، والذي يعتبره الأطباء أنه مات طبيًا، والشخص الذي وصل إلى سكرات الموت، والذي يطلق عليه الفقهاء أنه وصل إلى حالة حركة المذبوح، التي لم يبق معها إحصار، ولا نطق، ولا حركة إرادية، وصار ميئوساً من استمرار حياته، فمثل هذا الشخص الذي يصل إلى هذه الحالة، له أحكام شرعية تتعلق به، أبرزها ما يلي:

١ - أنه لا يرث غيره، ولا يرثه غيره، وهو في هذه الحالة. أما كونه لا يرث غيره، فلأنه فقد الحياة المستقرة التي يكون معها الإدراك والحركة الإرادية. وشرط الوارث حتى يرث، أن يكون فيه حياة مستقرة، لكن لا يقسم الميراث حتى يتأكد موته.

ولهذا فإن الجنين لا يرث إلا إذا وُلد وفيه علامات تدل على أن فيه حياة مستقرة، كصراخه عند الولادة، أو ثناؤبه. عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة، عن الرسول ﷺ أنه قال: «لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً» رواه ابن ماجه.

أما كونه لا يرث، ولا تقسم تركته وهو في هذه الحالة، فلأن شرط انتقال الميراث من المورث إلى الورثة، هو تيقن موت المورث، ومن مات جذع مخه، وبقيت بعض أعضائه الرئيسية الأخرى تعمل، أو من وصل إلى سكرات الموت، وإلى حركة المذبوح، فإنه لا زالت فيه بعض الحياة، ولم يتيقن موته، وعليه فلا تقسم تركته إلا بعد حصول التيقن بموته.

## ٢ - الجناية عليه:

(أ) إذا جنى شخص على آخر، فقطع جذع مخه، أو أوصله إلى سكرات الموت، وإلى حالة حركة المذبوح، وحصل التأكد بأنه سيموت ولن يعيش، فجاء شخص ثانٍ فأكمل عليه، فالقاتل يكون هو الشخص الأول، لأنه هو الذي أوصله إلى حالة الميؤوس من استمرار حياته، ولهذا فهو الذي يُقتص منه، ويُقاد بالمجني عليه. أما الشخص الثاني فإنه لا يعتبر قاتلاً، ولا يُقتص منه، ولا يُقاد بالمجني عليه، وإنما يعاقب عقوبة تعزيرية، لأنه اعتدى على حرمة آدمي.

أما لو كان الشخص الأول لم يوصله إلى حالة حركة المذبوح، وإنما جرحه جراحة بالغة، وبقيت في المجني عليه حياة مستقرة، فيها إدراك، وإحساس، وحركة إرادية، فجاء الثاني فأجهز عليه، ففي هذه الحالة يعتبر الثاني هو القاتل، فيقتص منه، ويقاد بالمجني عليه. أما الأول، فلا يعتبر قاتلاً، ويعاقب عقوبة تعدييه، وعليه دية ما أتلّف من أعضاء المجني عليه.

(ب) إذا كان المجني عليه، أو من وصل إلى سكرات الموت، وإلى حالة حركة المذبوح خليفة، فإنه لا يُتصّب خليفة آخر مكانه إلاّ بعد أن يُتأكد موته كما حصل أيام الصحابة رضوان الله عليهم، مع أبي بكر وعمر، فإن الصحابة لم يبايعوا عمر إلاّ بعد أن تأكدوا من موت أبي بكر، كما أن أهل الشورى لم يباشروا باختيار خليفة منهم إلاّ بعد أن تأكدوا من موت عمر. أما في حالة سكرات الموت، أو حالة حركة المذبوح، فللخليفة أن يعهد إن طلبت الأمة منه أن يعهد، وكان قادراً على ذلك، كما عهد أبو بكر وعمر.

تم بعون الله في:

٠٥ من محرم الحرام ١٤١٨ هـ - ١٢ من أيار ١٩٩٧ م